من أصول النحو في الاستشهاد بالقراءات القرآنية في الرباعي من حروف المعاني

Among Arabic grammar principals in the citation with Quranic readings within four letters meaningful articles

محمد رضا عياض*
جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (الجزائر)
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
Aiadmedredha11@gmail.com

عبد الفتاح دباز
جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (الجزائر)
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
dabbazabdelfattah@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/16 تاريخ القبول للنشر: 2022/12/28 تاريخ النشر: 2023/01/01

ملخص

يهدف هذا البحث إلى فهم فلسفة اللغة العربية، المتمثلة في أصول النحو وسيلةً لتتبع التعليل لدى علماء التوجيه للقراءات القرآنية، وذلك في أحرف المعاني رباعية البنية، (حاشا) و(لمّا) عينةً.

وأنه لا يكتفى بالإعراب والوزن في دفع التعارض بين القياس اللغوي، وبين السماع الذي هو أصل لا ينازع؛ فالقراءة سنة متبعة وهي من السماع بمكان.

* المؤلف المراسل.

ISSN: 1112-4938, EISSN: 2600-6456

وقد كانت نتائج البحث في النظر إلى العلاقة بين القياس اللغوي والقراءات القرآنية من حيث هي علاقة تناظر يعمل فيه الكلام العربي كلاً لا يتجزأ في الاستشهاد؛ لأن الأحرف السبعة جاءت للتيسير، ولا شك أنها من قبيل الفصيح الذي يقابله اعتبارُ ما خرج عن القياس اللغوي عند النحاة من القليل النادر والشاذ والبعيد عن الأفصح.

- الكلمات المفتاحية: القراءات، القياس، حروف المعاني، الرباعيّ، حروف المباني

Abstract:

This study aims to understand the philosophy of the Modes of Qur'an recitation, which is represented by the origins of grammar as a means of following pointing out a defect of the scholars of explanation of Modes of Qur'an recitation, using (Hasha) and (Lama) as examples in the four-structure letters of meanings.

The study's findings focused on the link between the Modes of Qur'an recitation and the linguistic analogies in terms of a symmetrical relationship in which Arabic speech functions as an essential component of the citation.

keywords: The Modes of Qur'an recitation, Analogy; meaningful particles, quatrain, alphabet.

مقدمة

الحمد لله معلِّم داوود الصنعة، ومفهِّم سليمان الحكمة، والصلاةُ والسلامُ على نبينا محمدٍ المخصوص بجوامع الكلم، المؤيد بالقرآن الكريم، المنبثق عنه العلوم باختلاف أسمائها، ومنها علوم العربية التي بالقرآن ارتقت وبقيت، خاصة منها علم القراءات، فأنزل

بلسان عربي مبين، فشملَ غالبَ لهجاتِ القبائل العربية؛ وأنزل بسبعة أحرف تيسيرا وتفضيلا للعرب؛ فلا يقعوا في حرج النطق والأداء.

فجاء هذا البحث لبيان موقف النحاة من القراءات القرآنية، لتحقيق معنى جديد يثبت المفهوم الدقيق لمصطلح "تلحين القراءات"، وما يحتاجه من تمحيص، بعنوان "من أصول النحو في الاستشهاد بالقراءات القرآنية في الرّباعي من حروف المعاني." سواء أكانت من القراءات العشر أم الشاذة.

سبب اختيار الموضوع:

ومما دفعنا إلى هذه الدراسة، أن كثيرا من المسائل النحوية أهملها النحاة ظاهرها يخالف القواعد النحوية وإن كان لها شواهد من القراءات القرءانية؛ لنقص الاستقراء عند بعضهم لكلام العرب، كما هو ظاهر في بعض المؤلفات، كإعراب القرآن المنسوب للزجاج، وشواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك.

أهداف الدراسة:

-1- بيان التناسق بين المسموع والمعقول في غالب المسائل المشاعة في الاستشهاد بالقراءات القرآنية.

-2- تحقيق المناط في التعليل، وإظهار الحكمة من خروج بعض القراءات عن القواعد النحوية .

-3- إظهار مرونة أصول النحو في إلحاق ما ليس من كلام العرب بكلام العرب عن طريق القياس.

منهج الدراسة:

المنهج المتبع في الدراسة هو المنهج الوصفي بأداتي التحليل والمقارنة.

حدود البحث:

ينحصر هذا في مسائل أصول النحو المستنبطة من الاستشهاد بالقراءات القرآنية في

باب الرباعي من حروف المعاني.

إشكال البحث:

هل يمكن لأصول النحو أن يكون أداةً لتوجيه ما يحصل من تعارض بين ما يقرره النحاة من قواعد كلية مبنية على القياس مما اطرد من كلام العرب الخاضع للاجتهاد، وبين المسموع الثابت من القراءات القرآنية والاستشهاد بها في المسائل الخاصة بالرباعي من حروف المعاني ؟.

هيكل البحث:

يشمل البحث مقدمة، وخاتمة، ومبحثا نظريا بعنوان: "حروف المعاني والقراءات القرآنية"، ويحوي ثلاثة مطالب: الحرف في الكلام العربي، وتقسيمات حروف المعاني، والعلاقة بين القراءات القرآنية واللغة العربية، ومبحثا تطبيقيا بعنوان: "الرباعي من حروف المعاني والقراءات القرآنية في علم أصول النحو"، ويحوي مطلبين، هما: حمل الأصل على الفرع، واجتماع الضدين من مسائل السماع في أصول النحو.

المبحث الأول: حروف المعاني والقراءات القرآنية

لا بد لدارس حروف المعاني أن يعرج على مطلبين؛ الأول: الحرف في الكلام العربي :ويشمل نقطتين: الأولى: مكانة حروف المعاني، والثانية: تعريف الحرف وأنواع الحرف، المطلب الثاني ويحوي نقطتين، الأولى: تقسيمات حروف المعاني، والثانية: العلاقة بين القراءات القرآنية واللغة العربية.

المطلب الأول: الحرف في الكلام العربي:

والحرف في اللغة: هو طرَفُ الشيء وجانبه[1]، وفي الاصطلاح: كلمة دلت على معنى في غيرها ولم تقترن بزمن[2]؛ فالمقصود به حرف المعنى لا حرف المبنى الذي هو حرف الهجاء

كما سيأتي؛ فتمثّلُ حروف المعاني ثلث الكلام العربي، يقول ابن آجروم عن أقسام الكلام: وأقسامه ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، وإن كان قيد (المعنى) لم يرْتضه ابن مالك، في قوله[من الرجز]:

كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ ... وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ اِلْكَلِمْ

دون قيد؛ لأن حَرْفَ المَعْنَى ما وضع إلا ليدل على معنى، والمعنى هو ما يقصد من الشيء، وقُيِّد بالمعنى احترازًا عن حرف المبنى؛ لأن الحرف نوعان: حرف مبنى، وحرف معنى.- حروف معانٍ، وحروف مبانٍ

الفرع الأول: حروف المباني:

هي التي تتركب منها الكلمة- أجزاء الكلمة كـ(زه، يه، ده- زه) يسمى حرف مبنى؛ لأنه لا يدل على معنى، وليس قسيمًا للاسم ولا للفعل.

الفرع الثاني: حروف المعاني:

وهي ما كانت كلمات مستقلة بذاتها ولها معنى، لكنها ليست بذاتها وإنما تفيد معنى إذا انضمت إلى غيرها من اسم أو فعل، والمراد بالذي جُعل قسيمًا للاسم والفعل هو حرف المعنى، والأصح أن يقال: هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز عن حروف المباني؛ لأن الذي يصح أن يكون جزءًا للكلام هو حرف المعنى لا حرف المبنى.[3]

المطلب الثاني: أقسام حروف المعاني:

لقد قسَّم النحاة (الحرف) تقسيماتٍ عدَّة ؛ فمنهم من قسَّمه إلى : أحادي وثنائي وثلاثي **ورباعي** وخماسي ، وذلك كما فعل " المرادي " في " الجنى " ، ومنهم من قسَّمه إلى: محض وهو الذي لا يقع في الكلام إلاَّ حرفاً، ومشترَك وهو المشارك للأسماء أو الأفعال أو كليهما، وذلك كما فعل " الإربلي" في " جواهر الأدب " ، ومنهم من قسَّمه إلى : عامل لا غير، وغير عامل لا غير ، وعامل وغير عامل ، وذلك كما فعل " المالقي " في " رصف المباني " .

أمَّا تقسيمه إلى : بسيط ومركَّب فلم يقسِّمه هذا التقسيم . .. إلاَّ أبو حيَّان في "

ارتشاف الضرب ؛ وما ذلك إلاَّ لأنَّ التركيب على خلاف الأصل [4]

المطلب الثالث: العلاقة بين اللغة العربية والقراءات التي نزل بها القرآن الكريم:

ولا أدل على ذلك من اشتراط موافقة القراءة لِلْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ من الوجوه يقول ابن الجزري: كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوِ احْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنْكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشَرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَاذَّةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ السَّبْعَةِ أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ.[5]

وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو، أو كثير منهم، ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها كإسكان ﴿بَارِئْكُمْ﴾[البقرة: 54]، وهي قراءة أبي عمرو بخلف عن الدوري ، و﴿يَأْمُرْكُمْ﴾[البقرة:67]؛ وهي قراءة أبي عمرو بخلف عن الدوري، ونحوه.. وضم: ﴿الْمَلَائِكَةُ اسْجُدُوا﴾[البقرة: 67]؛ وهي قراءة أبي عمرو بخلف عن الدوري.، ونصب: ﴿كُنْ فَيَكُونَ﴾[البقرة: 34]؛ وهي قراءة أبي جعفر. ، وخفض: ﴿وَالأَرْحَامِ﴾[النساء:1]؛ وهي قراءة حمزة، ووصل: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ﴾[الصافات:123]؛ وهي قراءة ابن ذكوان بخلف عنه ، وألف: ﴿إِنْ هَذَانِ﴾[طه: 63]، وقرأها أبو عمرو بالياء، وقرأها الباقون بالألف... وغير ذلك.[6] وليس غريباً أن يكون النحاة الأوائل الذين بنَوا صَرْحَ هذا العلم هم من القرَّاء كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد، ولعلَّ اهتمامهم بهذه القراءات دفعهم إلى الدراسة النحوية المفصَّلة؛ لكي يلائموا بين ما سمعوا من القراءات وما روَوْه من كلام العرب، وقد اجترأ بعض النحاة والمفسرين على تضعيف طائفة من القراءات المتواترة،

التي خالفَتْ أصولهم المقررة في اللغة أو النحو والصرف، كما اجترأوا على رَمْيها بالتخطئة، أو الخروج عن سنن العربية.

ممَّا جعل فريقاً آخر من النحاة يَرُدُّون عليهم، ويُثْبتون خطأ هذا المنهج في التسرُّع إلى تضعيف قراءات تشتمل على شروط القراءة المتواترة.[7]

فالاحتجاج بالقراءات القرآنية تفرق النحاة في الاستشهاد بها، فهي "مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقَفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقْيِسَتهم، فما وافَق منها أصولهم ولو بالتأويل، قبِلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثيرٍ من الروايات اللغوية، وعدُّوها شاذَّة، تُحفظ ولا يُقاس عليها.[8]

لكن هذا لا يمكن تعميمه ؛ لأننا نجد أن المدرسة الكوفية هي من بدأت بتخطئة القراءات، يقول شوقي ضيف: "إن الكسائي هو الذي بدأ تخطئة القراء؛ إذ نرى الفراء يتوقف في كتابه معاني القرآن مرارا ليقول: إن الكسائي كان لا يجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك، يقول تعليقا على قراءة يكون بالرفع والنصب في قوله تعالى:﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[النحل:40] , وقول جل وعز في سورة يس:﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونَ ﴾[يس:82] بالنصب "لأنها مردودة "أي: معطوفة" على فعل قد نُصب بـ(أن)، وأكثر القراء على رفعهما، والرفع صواب، وذلك أن تجعل الكلام مكتفيا عند قوله في سورة النحل: ﴿إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن﴾[النحل:40]، فقد تم الكلام، ثم قال: فيكون ما أراد الله وإنه لأحب الوجهين إلي، وإن كان الكسائي لا يجيز الرفع فيهما ويذهب إلى النسق "أي: العطف على الفعل المنصوب بأن".

وكأن الفراء هنا يخطئ أستاذه ويصحح القراءة، وسنرى في ترجمته أنه أنكر عدة قراءات؛ ومن هنا كنا نؤمن بأنه هو وأستاذه اللذان فتحا للبصريين التالين لهما تخطئة بعض القراءات من أمثال المازني والمبرد والزجاج، بينما أغلق الكوفيون الذين خلفوهما هذا الباب، بل لقد مضوا يتوسعون في الاحتجاج بالقراءات الشاذة مقتدين بالأخفش؛ ولعل في

ذلك ما يسقط التهمة التي اتَّهَمَ بها بعضُ المعاصرين نحاةَ البصرة عامة؛ إذ زعموا أنهم كانوا يطعنون على القراءات، كما زعموا أن الكوفيين عامة كانوا يقبلونها ويحتجون بها.[9] وقد ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي أن مِن النحاة مَن توسَّط، فأجاز الاستشهادَ بها لا القياس عليها، ومن هؤلاء ابن جني الذي لم يكن يتبع البصريين في تطرفهم في المنع، ولا الكوفيين في مبالغتهم في القياس على الشاذ.[10]

المبحث الثاني: الرباعي من حروف المعاني والقراءات القرآنية في علم أصول النحو:

المطلب الأول: حمل أصل على فرع:

القياس في عرف علم أصول النحو: "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه" ... وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه، كما قيل[من الرجز]:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ

ولهذا قيل في حده: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب.[11]

وهو في العربية على أربعة أقسام: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد.... والنظير إما في اللفظ أو في المعنى أو فيهما، فمن أمثلة ... بناء(**حاشا**) الاسمية؛ لشبهها في اللفظ بـ (**حاشا**) الحرفية ... ومن أمثلة الثاني: جواز (غير قائم الزيدان) حملا على (ما قام الزيدان)؛ لأنه في معناه، ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر، أو أن يكون ذا مرفوع يغني عن الخبر.[12]

ويظهر هذا النوع من القياس في مسألة: (**حاشا**) أهي حرف أم اسم أم فعل؟

إشكال المسألة:

كيف يكون الحرف فعلا أو اسما؟ ومن المقرر أن الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد، كباء الجر، ولامه، وكافه، وفاء العطف، وواوه، وألف الاستفهام، وما شاكل ذلك، أو على حرفي هجاء ثانيهما لِينٌ ك(لا) و(ما) النافيتين.

والأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعدا، كما لا يحصى من الأسماء، فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء مثل: (إنّ) و(ليت) و(إلّا) و(ثُمّ) و(**لعلّ**) و(لكنّ) فهو خارج عن الأصل في نوعه، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة أحرف ك(تاء)الفاعل، و(نا) الفاعلين، وأكثر الضمائر، فهو خارج عن الأصل في نوعه.

وما خرج من الحروف عن الأصل في نوعه فقد أشبه الأسماء، وما خرج من الأسماء عن الأصل في نوعه أشبه الحروف، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع، وكان ذلك يقتضى أن يأخذ المشبه حكم المشبه به في الموضعين، إلا أنهم أعطوا الاسم الذي يشبه الحرف حكم الحرف وهو البناء، ولم يعطوا الحرف الذي أشبه الاسم حكم الاسم وهو الإعراب لسببين:

أولهما: أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه في شيء لا يخصه وحده؛ فإن الأصل في وضع الفعل أيضا أن يكون على ثلاثة أحرف، بخلاف الاسم الذي قد أشبه الحرف؛ فإنه قد أشبهه في شيء يخصه ولا يتجاوزه إلى نوع آخر من أنواع الكلمة.

ثانيهما: أن الحرف لا يحتاج في حالةٍ مَا إلى الإعراب؛ لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع في مواقع متعددة من التراكيب، بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب، والحرف لا يقع في هذه المواقع المتعددة، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه، ومعنى هذا الكلام: أنه في مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضى ولكن لم ينتف المانع، فالمقتضى هو شبه الاسم، والمانع هو عدم توارد المعاني المختلفة عليه، وشرط تأثير المقتضى أن ينتفى المانع[13].

ولمّا كان الأصل عند البصريين في الأسماء الإعرابَ فإن ما كان منها معربا لا يُسأل عن علة إعرابه؛ لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، وما جاء منها مبنيا يسأل عن علة بنائه، وعلة بناء الاسم هي مشابهته للحرف.

ولما كان الأصل في الأفعال عندهم أيضا البناءَ فإن ما جاء منها مبنيا لا يسأل عن علة بنائه، وإنما يسأل عن علة إعراب ما أعرب منه وهو المضارع، وعلة إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كل واحد منهما يتوارد عليه معانٍ تركيبيةٌ لا يتضح التمييز بينها إلا بالإعراب.

فأما المعاني التي تتوارد على الاسم فمثل الفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو قولك: ما أحسن زيد؛ فإنك لو رفعت (زيدا) لكان فاعلا وصار المراد نفى إحسانه، ولو نصبته لكان مفعولا به وصار المراد التعجب من حسنه، ولو جررته لكان مضافا إليه، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه، وأما المعاني التي تتوارد على الفعل فمثل النهي عن الفعلين جميعا، أو عن الأول منهما وحده، أو عن فعلهما، متصاحبين في نحو قولك: لا تُغْنَ بالجفاء وتمدح عمْرا؛ فإنك لو جزمت (تمدح) لكنت منهيا عنه استقلالا، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تُعنى بالجفاء، ولا أن تمدح عمرا، ولو رفعت (تمدح) لكان مستأنفا غير داخل في حكم النهي، وصار المراد أنك منهي عن الجفاء مأذون لك في مدح (عمْرٍو)، ولو نصبته لكان معمولا؛ لـ(أن) المصدريةِ، وصار المراد أنك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدْحِ عمرٍو، وأنك لو فعلت أيهما منفردا جاز.[14]

ولا توجد واسطة فيما بين الحرف والاسم والفعل من حيث الإعراب والبناء، ضابطا في الفرق؛ لأنه لَيْسَ فِي الْكَلَام كلمة لَا مُعْربه وَلَا مَبْنِيَّة عِنْد المحَّققين؛ لأنَّ حدَّ المعرب ضدّ حدّ الْمَبْنِيّ على مَا سبق، وَلَيْسَ بَين الضّدَّين هُنَا وَاسِطَة.

وَذهب قوم إِلَى أنَّ الْمُضَاف إِلَى يَاء المتكلّم غيرُ مبنيّ؛ إِذْ لَا علَّة فِـيهِ توجب الْبناء، وَغيرُ مُعرب؛ إِذْ لَا يُمكن ظُهُور الْإِعْرَاب فِيهِ مَعَ صحَّة حـرف إعرابه، وسمَّوْه (خصيّاً)، وَالَّذِي ذَهَبُوا إِلَيْهِ فَاسد؛ لأنَّه مُعرب عِنْد قوم مبنيٌّ عِنْد آخَرين، على أنَّ تسميتهم إيَّاه (خصيّاً)

خطأ؛ لِأَن الخصيَّ ذكر حَقِيقَة، وَأَحْكَام الذُّكُور ثَابِتَـة لَهُ، وَكَانَ الْأَشْبَه بِمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ أَن يسمُّوه (خُنْثَى مُشكلا).[15]

وأيضا هُوَ مُعرب تَارَة، لَكِن ظُهُور الْحَرَكَة فِيهِ مستثقل، كَمَا يستثقل على الْيَاء فِي المنقوص، وكما يمْتَنع على الْألف؛ وَلم يمْنَع ذَلِك من كَونه معربا؛ وَتارَة تَقول: هُوَ مَبْنِيّ؛ وَعلة بنائِهِ أَن حركته صَارَت تَابِعَة للياء، فَتعذر أَن تكون دَالَّة على الْإِعْرَاب، وَلذَلِك أشبه الْحَرْف؛ لأنه أصل قبل الْإِضَافَة، وَصَارَ بعد الْإِضَافَة تَابعا للمضمر الَّذِي هُوَ فرع، كَمَا أَنَّك تحرّك السَّاكِن لالتقاء الساكنين حَرَكَة بِنَاء، وَلذَلِك إِذا وجدت فِي المعرب كَانَت بِنَاء، كَقَوْلِنَا: لم يسد، وَلم يصر هَذَا الْفِعْل معربا، وضمه وفتحه وكسره بِنَاءٌ[16]؛ وعليه لا يمكن أن يكون الحرف اسما أو فعلا، إلا أن السماع في مثل هذه المسألة ينفرد دون القياس في تقرير ذلك، ومنه ما جاء في أحكام" **حَاشَ وَحَاشَا** تَنْزِيهٌ وَاسْتِثْنَاءٌ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَة فِي قَوْله حاش لله: "الشِّينُ مَفْتُوحَةٌ بِغَيْرِ يَاءٍ وَبَعْضُهُمْ يُدْخِلُهَا فِي آخِرِهِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ[من السريع]:

حَاشَى أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ

وَمَعْنَاهُ التَّنْزِيهُ وَالِاسْتِثْنَاءُ عَنِ الشَّرِّ، تَقُولُ: حَاشَيْتُهُ، أَيِ: اسْتَثْنَيْتُهُ.

وَقَدْ قَرَأَ الْجُمْهُورُ بِحَذْفِ الْأَلِفِ بَعْدَ الشِّينِ، وَأَبُو عَمْرٍو بِإِثْبَاتِهَا فِي الْوَصْلِ، وَفِي حَذْفِ الْأَلِفِ بَعْدَ الْحَاءِ لُغَةٌ، وَقَرَأَ بِهَا الْأَعْمَشُ.

وَاخْتُلِفَ فِي أَنَّهَا حَرْفٌ أَوِ اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَنْ حَذَفَهَا رَجَّحَ فِعْلِيَّتَهَا، بِخِلَافِ مَنْ نَفَاهَا، وَيُؤَيِّدُ فِعْلِيَّتَهَا قَوْلُ النَّابِغَةِ[من البسيط]:

وَلَا أُحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

فَإِنَّ تَصَرُّفَ الْكَلِمَةِ مِنَ الْمَاضِي إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ دَلِيلٌ فِعْلِيَّتِهَا، وَاقْتَضَى كَلَامُهُ أَنَّ إِثْبَاتَ الْأَلِفِ وَحَذْفَهَا سَوَاءٌ لُغَةً، وَقِيلَ إِنَّ حَذْفَ الْأَلِفِ الْأَخِيرَةِ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ دُونَ غَيْرِهِمْ."[17]

إلا أن النحاة يذكرون الخلاف في ذلك بين سيبويه والمبرد في إثبات كونها حرفا أو فعلا، يقول محمد بن الوراق: "اعْلَم أَن(**حاشى**)عِنْد سِيبَوَيْهِ: حرف، وَعند أبي الْعَبَّاس الْمبرد:

فعل، وَيجوز أَن تكون حرفا وفعلا، فَأَما حجَّة سِيبَوَيْه: أَنَّهَا لَا تكون إِلَّا حرفا بِإِجْمَاع النَّحْوِيين، على أَنَّهَا لَا تكون صلَة لـ(مَا) مَعَ كَونهَا متصرفة عِنْدهم، دلّ ذَلِك على أَنَّهَا لَيست بِفعل، وَاحْتج أَبُو الْعَبَّاس فِي كَونهَا فعلا بأَشْيَاء: أَحدهَا: قَول النَّابِغَة[من البسيط]:

وَلَا أُحَاشِي من الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

فَلَمَّا تصرفت علم أَنَّهَا فعل، وَمِنْهَا: أَنه قَالَ: وجدنَا الْحَذف يدخلهَا، كَقَوْلِك: حاش لزيد، والحذف إِنَّمَا يَقع فِي الْأَفْعَال والأسماء دون الْحُرُوف. وَمِنْهَا: أَنه قَالَ: سمع من الْعَرَب: اللَّهُمَّ اغْفِر لي وَلمن سمع **حاشى** الشَّيْطَان وَأَبا الْأَصْبع،

وَمِنْهَا أَنه قَالَ: لَو كَانَت حرفا لما جَازَ أَن يتَّصل بهَا لَام الْجَرّ؛ إِذْ كَانَ حرف الْجَرّ لَا يدْخل على حرف جر.

وَجَمِيع مَا ذكره أَبُو الْعَبَّاس يُمكن تَأْوِيله، فَإِذا أمكن تَأْوِيله، كَانَ مَا حكى سِيبَوَيْهِ أولى؛ لِأَن ذَلِك مُتَعَلق بالحكاية عَن الْعَرَب؛ فَلذَلِك صَار قَول سِيبَوَيْهِ أقوى، وَأما قَول النَّابِغَة فَإِنَّمَا اشتق من(**حاشى**)، كَمَا يَقُول الْقَائِل: قد حولق الرجل وبسمل، إِذا قَالَ: لَا حول وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه، وباسم الله، فَكَذَلِك تَقْدِير قَول النَّابِغَة، أَي: هَذَا الْمَعْنى الَّذِي فِي (**حاشى**) لَا يمْتَنع قَوْله لجَمِيع النَّاس، فَإِذا أعمل ذَلِك، لم يكن فِي الْبَيْت حجَّة.

فَأَما الْحَذف الَّذِي ذكره فقد يُوجد فِي الْحَرْف مثله، نَحْو: (رب) و(مذ) ، فَيجوز أَيْضا أَن يحذف من (**حاشى**)؛ لِكَثْرَة استعمالهم إِيَّاهَا، ولاتصال الْكَلَام بهَا؛ وَأما الْجمع بَينهَا وَبَين اللَّام فتقدير ذَلِك: أَن تكون اللَّام الَّتِي للجر مُتَعَلقَة بِفعل آخر، أَو تكون زَائِدَة، فَإِذا كَانَت زَائِدَة فَلَا شُبْهَة فِي الْكَلَام، وَإِذا كَانَت مُتَعَلقَة بِفعل، فالتقدير فِي قَوْلك: ضربت الْقَوْم حاشى لزيد؛ لِأَنَّك لما قلت: **حاشى**، أردْت أَن تبين مَن الْمُمَيّز، فَقلت: لزيد، أَي: أَعنِي.

فَإِن قَالَ قَائِل: كَيفَ يتَبَيَّن كَلَام غير تَامّ، وَإِنَّمَا يتَبَيَّن الْكَلَام إِذا تممه الْمُتَكَلّم وَلم يفهمهُ

الْمُخَاطب، فَحِينَئِذٍ يجب الْبَيَان؟

قيل: قد حكى سِيبَوَيْهِ مثل هَذِه الْمَسْأَلَة، فَقَالَ: (إِنَّه الْمِسْكِين أَحمَق) وَقَالَ: هَذَا على طَرِيق التَّبْيِين، يَعْنِي: هُوَ الْمِسْكِين، فَإِذا كَانَ قد بَين، فَهُوَ وَخبر (إِن) بعد لم يحصل؛ لِأَنَّهُ قَوْله: أَحمَق، فَجَاز مثل هَذَا على هَذَا، إِن شَاءَ الله"[18]؛ إلا أن المرادي نقل تفصيلا يثبت وقوعها اسما، وأن ما يخرجها من الحرفية إلى الفعلية لا ينفي عنها الاسمية؛ لأن الاسم يشارك الفعل، في دخوله على الحرف، وبالتصرف على أن ذلك ينفي عن (**حاشا**) الحرفية بالإجماع بشرط أن تكون بمعنى التنزيه[19].

وعليه فـ(**حاشا**) ترد اسما قسيمة للفعل فيها، وهو ظاهر قول الزجاج، وصححه ابن مالك، قال: "الصحيح أنها اسم منتصب انتصاب المصدر، الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل، فمن قال: **حاشى** لله، فكأنه قال: تنزيهاً لله. ويؤيد هذا قراءة أبي السمال[20] ﴿**حاشاً** لله﴾ "[21] بالتنوين . فهذا مثل قولهم: رعياً لزيد. وقراءة ابن مسعود " **حاشى** اللهِ " بالإضافة[22]، فهذا مثل: سبحان الله، ومعاذ الله. وقال الزمخشري في المفصل: "وقولهم: **حاشى** لله بمعنى براءة لله من السوء، وخرج ابن عطية قراءة ابن مسعود على أنها (**حاشا**) الجارة؛ فإن قلت: إذا قلنا باسمية (**حاشى**) فما وجه ترك التنوين، في قراءة الجماعة، وهي غير مضافة؟

قال ابن مالك: الوجه فيها أن يكون (**حاشى**) مبنياً؛ لشبهه بـ(**حاشا**) الذي هو حرف؛ فإنه شابهه لفظاً ومعنى، فجرى مجراه في البناء.[23]

وهي تعود في مجملها إلى الاستشهاد بالقراءات القرآنية الشاذة منها، استشهادا لا استئناسا؛ بدليل نقلِهِ لكلام ابن مالك دون تعقيب؛ ويزيد الأمر وضوحا ذكره للغات (**حاشا**) جامعا بين القراءات السبعية والشاذة قوله: "وأما التي للتنزيه ففيها ثلاث لغات: هاتان المذكورتان، و(**حاش**) بحذف الألف الثانية، وزاد في التسهيل: (**حاشْ**) بإسكان الشين، وقد قرئ بالأربع: **حاشا** لله قرأ أبو عمرو: ﴿**حاشا** لله﴾ بالألف، وقرأ باقي السبعة: ﴿**حاش** لله﴾ بحذفها، وقرأ بعضهم: ﴿**حشى** لله﴾ بحذف الألف الأولى، وقرأ الحسن: ﴿**حاش** لله﴾ بالإسكان. وفيه جمع بين ساكنين، على غير حده، وظاهر كلام ابن مالك في

الألفية أن اللغات الثلاث في (**حاشا**) التي يستثنى بها، وقال غيره: إن (**حاش**) لم يستثن بها.[24]

المطلب الثاني: اجتماع الضدين من مسائل السماع في أصول النحو:

يقول ابن جني: "اعلم أن التضاد في هذه اللغة جارٍ مَجرى التضاد عند أهل الكلام؛ فإذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم للطارئ، ويزول الأول، وذلك كـ(لام) التعريف إذا دخلت على المنون يحذف لها تنوينه؛ لأن اللام للتعريف، والتنوين للتنكير، فلما ترادفا على الكلمة تضادا، فكان الحكم للطارئ وهو اللام.

وهذا جار مجرى الضدين المترادفين على المحل الواحد، كالأبيض يطرأ عليه السواد، والساكن تطرأ عليه الحركة، وكذلك أيضا حذف التنوين للإضافة، وحذف تاء التأنيث لياء النسب.[25]

ومما يدرج في اجتماع الضدين من السماع الخاص بالقراءات القرآنية، مسألة: هل تأتي (**لمّا**) بمعنى (إلا) بعد كل نفي؟.

قال المرادي: "(**لمّا**) حرف له ثلاثة أقسام: **الأول:** (**لمّا**) التي تجزم الفعل المضارع، وهي حرف نفي، تدخل على المضارع فتجزمه، وتصرف معناه إلى المضي، خلافاً لمن زعم أنها تصرف لفظ الماضي إلى المبهم، وتقدم ذكر الخلاف في (لم)؛ فلا حاجة لإعادته؛ فإن الكلام عليهما واحد، وتقدم ذكر الفروق التي بين (لم) و(**لما**)؛ واختلف في (**لما**)، فقيل: مركبة من (لم) و(ما). وهو مذهب الجمهور، وقيل: بسيطة.

الثاني: (**لمّا**) التي بمعنى (إلا). ولها موضعان: **أحدهما**: بعد القسم، نحو: نشدتك بالله **لمّا** فعلت، وعزمت عليك **لمّا** ضربت كاتبك سوطاً. قال الراجز:

قالت له: بالله، يا ذا البُرْدَيْنْ ... **لمّا** غَنَثْتَ نَفَساً، أَوِ اثنيْنْ

وثانيهما: بعد النفي، ومنه قراءة عاصم وحمزة: ﴿وإِن كُلٌّ **لمّا** جميع لدينا

محضرون﴾[يس:32]، و:﴿وإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَعُ الحيوةِ الدُّنْيَا﴾[الزخرف:35]، أي: ما كُلٌّ إلا جميع، و: ما كُلُّ ذلك إلا متاع.

إشكال المسألة وحله: من المقرر أن:" الجُمع بَين النَّفْي وَالْإِثْبَات أبلغ صِيغ الْحصْر"[26] وهو في كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) أظهر وأوضح " وأدوات النفي: (لا)، و(لات)، و(ما)، و(إن)، و(لم)، و(لما).

وأصل أدوات النفى «لا وما»؛ لأن النفي إما في الماضي وإما في المستقبل، والاستقبال أكثر من الماضي أبدا «ولا» أخفّ من «ما» فوضعوا الأخف للأكثر؛ ثم إن النفي في الماضي إما أن يكون نفيا واحدا مستمرا، أو نفيا فيه أحكام متعددة، وكذلك النفي في المستقبل، فصار النفي على أربعة أقسام، واختاروا له أربع كلمات: «ما، ولم، ولن، ولا» . وأما «إن» ، «لما» فليسا بأصلين، فـ(ما) و(لا)، في الماضي والمستقبل متقابلان، ولم، كأنه مأخوذ من: لا وما؛ لأن «لم» نفي للاستقبال لفظا، والمضي معنى، فأخذ اللام من «لا» التي هي لنفى المستقبل، والميم من «ما» التي هي لنفى الماضي، وجمع بينهما إشارة إلى أن في «لم» إشارة إلى المستقبل والماضي، وقدم اللام على الميم إشارة إلى أن «لا» هي أصل النفي، ولهذا ينفى بها في أثناء الكلام فيقال: لم يفعل زيد، ولا عمرو.

وأما «لما» فتركيب بعد تركيب، كأنه قال: لم وما، لتوكيد معنى النفي في الماضي، وتفيد الاستقبال أيضا ولهذا تفيد «لما» الاستمرار.[27]

ونفى العام يدل على نفى الخاص، وثبوته لا يدل على ثبوته، وثبوت الخاص يدل على ثبوت العام، ونفيه لا يدل على نفيه، ولا شك أن زيادة المفهوم من اللفظ توجب الالتذاذ به، فلذلك كان نفى العام أحسن من نفى الخاص، وإثبات الخاص أحسن من إثبات العام، فالأول كقوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾[البقرة:17]، لم يقل بضوئهم بعد قوله: أضاءت؛ لأن النور أعم من الضوء، إذ يقال على القليل والكثير، وإنما يقال الضوء على النور الكثير ولذلك قال: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُواْ عَدَدَ

ٱلسِّنِينَ وَٱلۡحِسَابَۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۚ يُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾[يونس :05]، ففي الضوء دلالة على النور فهو أخص منه؛ فعدمه يوجب عدم الضوء بخلاف العكس، والقصد إزالة النور عنهم أصلا؛ ولذا قال عَقِبَه: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ﴾.

والثاني: كقوله تعالى:﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَواتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾[آل عمران:133]، ولم يقل: طولهن؛ لأن العرض أخص، إذ كل ما له عرض فله طول، ولا ينعكس، ونظير هذه القاعدة أن نفى المبالغة في الفعل لا يستلزم نفى أصل الفعل، والعرب إذا جاءت بين الكلامين بجحدين كان الكلام إخبارا، نحو: ﴿وَما جَعَلْنٰهُمْ جَسَداً لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعامَ﴾[الأنبياء:08] والمعنى: إنما جعلناهم جسدا يأكلون الطعام، وإذا كان الجحد في أول الكلام كان جحدا حقيقيّا، نحو: ما زيد يخرج، وإذا كان فى أول الكلام جحدان كان أحدهما زائدا، وعليه: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعٗا وَأَبْصَٰرٗا وَأَفْـِٔدَةٗ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُواْ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾[الأحقاف:26].[28]

ومن اجتماع النفي والإثبات، قوله تعالى[وَزُخْرُفٗاۚ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ وَٱلۡأٓخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلۡمُتَّقِينَ].[الزخرف:35]، قرأ حمزة وعاصم: (لَمَّا) بالتشديد على معنى: وما كُل ذلك إلاّ متاع الحياة الدنيا؛ فكان (لَمَّا) بمعنى (إلا). حكى سيبويه: «أَنْشَدْتُكَ بِالله لَمَّا فَعَلْتَ» بمعنى (إلا). ويؤيد هذه القراءة قراءةٌ مَنْ قرأ: وَمَا ذَلِكَ إِلاَّ مَتَاعُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا، وخففه الآخرون على معنى: وكل ذلك متاع الحياة الدنيا؛ فتكون اللام للابتداء، وما صلة يريد: أن هذا كله متاع الحياة الدنيا وسماع متاعاً؛ لأن الإنسان يستمتع به قليلاً، ثم يزول ويذهب، قال أبو الحسن: "الوجه التخفيف؛ لأن (لَمَّا) بمعنى إلا لا يُعْرَفُ، وحكي عن الكسائي أنه قال: "لا أعرف وجه التثقيل."[29]

قال" أبو الفتح : ينبغي أن يكون (كلّ) على هذه القراءة منصوبة ؛ لأن "إن" مخففة من الثقيلة ، وهي إذا خففت وبطل عملها لزمتها اللام في آخر الكلام للفرق بينها وبين (إن) النافية التي بمعنى |(ما)، نحو: إنْ زيدٌ لقائم ، ولا لام هنا سوى الجارة."[30]

إلا أن المرادي جعل وقوع (لمّا) بعد النفي بمعنى(إلا)، استنادا إلى قراءة حمزة وعاصم، ولها شاهد من كلام العرب نقله سيبويه كما تقدم، وسبب تعميم المرادي مجيئها في قراءات متواترة.

خاتمة

بعد التتبع لعلاقة الرباعي من حروف بالقراءات القرآنية ومباحثها مع أصول النحو، توصلنا إلى النتائج التالية:

– يمكن حمل كثير من كلام النحاة في تلحين القراءات على مصطلح يخصهم لا يعني التنقص، بل يعني شدة التحري في تنزيه كتاب الله، باعتقاد أن الأفصح من الكلام فيه في نظر الملحن؛ لعدم بلوغه تواترها أو وجهها من العربية؛ ولهذا نجده يكثر في بداية تدوين العلوم وقبل تسبع السبعة لابن مجاهد، وحتى بعد ذلك لقيام القراءة على صحة السند، فما صح عنده لم يصح عند غيره، ولهذا بقدر الضعف في علوم شروط القراءة: علم النحو وعلم الرواية وعلم رسم المصحف، ينشأ التلحين تبعا لذلك .

– ليس للنحويين استقراء للقرآن في جميع رواياته؛ ولهذا وجدث قوانين كثيرة لم يحتكموا فيها لأسلوب القرآن، فمنعوا أساليب كثيرة جاء نظيرها في القرآن.

– أن القراءات القرآنية متواترة كانت أو شاذة تعطي للآيات القرآنية معاني جديدة، وقد عاملوا هذه القراءات كأنها آياتٌ مستقلة، حتى قيل: إن كل قراءة آية مستقلة من حيث دلالتها على المعنى، وهذا نظير التضمين في استعمال العرب، ونظير التورية والتوجيه في البديع، ونظير مستتبعات التراكيب في علم المعاني، وهو من زيادة ملاءمة بلاغة القرآن؛ ولذلك كان اختلاف القراء في اللفظ الواحد من القرآن قد يكون معه اختلاف المعنى؛ ولم يكن حمل أحد القراءتين على الأخرى متعينا ولا مرجحا.

الهوامش:

[1] ينظر لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، دت، ج:09، ص:42، مادة(حرف).

[2] ينظر الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار العروبة ، القاهرة، ومطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، 1378هـ/1959م، ص:54.

[3] فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، الحازمي أحمد بن عمر بن مساعد، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط: 01، 1431 هـ - 2010 م، ص:37.

[4] حروف المعاني المركَّبة وأثر التركيب فيها: المؤيَّد فائزة بنت عمر، منتدى مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، القسم العام ، البحوث و المقالات، 2017، ص: 11-17.

[5] النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : 833 هـ)، المحقق: علي محمد الضباع (ت: 1380 هـ)، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، ج:1، ص:9.

[6] دراسات في علوم القرآن الكريم، الرومي فهد بن عبد الرحمن بن سليمان، الطبعة:12، 1424هـ - 2003م، ص:324.

[7] عناية المسلمين باللغة العربية خدمة للقرآن الكريم، الخراط أحمد بن محمد أبو بلال، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ص:50.

[8] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، دار الطبع: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: 02، القاهرة - مصر، 1958 م، ص:384.

[9] المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: 1426هـ)، دار المعارف، ج:01، ص:157-158.

[10] الشاهد وأصول النحو عند سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت رقم(38)، 1394هـ/1974م، ص:138.

[11] الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، حققه وشرحه: د/ محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط:01، 1409- 1989م، ج:01، ص :175-176.

[12] المصدر نفسه ص:209،205،192.

[13] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : 769هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميدّ، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط:20، 1400هـ / 1980م، ج:04، ص:28.

[14] ينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط:01، 1418هـ/1998م، ج:01، ص:121، وشرح حدود النحو للأبّذي، ابن قاسم المالكي، تح: خالد فهمي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط:01-1429هـ/2008م، ص:75-76، وشرح ابن عقيل، ج:04، ص:28، وحاشية الخضري على ابن عقيل، محمد الخضري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي وشركاه، ج:01، ص:30.

[15] اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)؛ المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط:01، 1416هـ 1995م، ج:01، ص:68.

[16] مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)؛ المحقق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط: 01، 1412هـ 1992م، ج:01، ص:85.

[17] فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة ، بيروت، 1379هـ، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، و: محب الدين الخطيب، ج:09، ص:212.

[18] ينظر: علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن بن الوراق (المتوفى: 381هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد ، الرياض السعودية، ط:01، 1420 هـ / 1999م، ج:01، ص:397-398-399.

[19] الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ). (1413 هـ - 1992 م). ط: 01، تح: فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.ص:558.

[20]هو أبو السمال قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة، راجع: الموسوعة القرآنية، خصائص السور، جعفر شرف الدين؛ تح: عبد العزيز بن عثمان التويجري، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت، ط:01، 1420 هـ، ج:01، ص:173.

[21] ولفظ (حاش) ورد في القرآن الكريم في موضعين من سورة يوسف:

-1- ﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَئًا وَءَاتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ **حَاشَ** لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف:31].

-2- ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِ قُلْنَ **حَاشَ** لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [يوسف:51].

[22] وَقِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ...فِي الشَّوَاذِّ راجع كتاب: تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (المتوفى: 1354هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م، ج:12 ، ص:250.

[23] الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ)، ص:561.

[24] المصدر السابق، ص:567.

[25] الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، ص:343-344.

[26] معنى لا إله إلا الله، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: 794هـ)؛ المحقق: علي محيي الدين علي القرة راغي،دار الاعتصام ، القاهرة، ط: 03، 1405هـ/ 1985م، ج:01، ص:83.

[27] الموسوعة القرآنية، إبراهيم بن إسماعيل الأبياري (المتوفى: 1414هـ)، مؤسسة سجل العرب، ط: 1405 هـ، ج:02، ص:248.

[28] المرجع السابق، ص:249.

[29] اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: 775هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط:01، 1419 هـ -1998م، ج:17، ص:258.

[30] الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: 671 هـ)؛ تح: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط: 1423 هـ/ 2003م، مج: 16، ص: 87.